

**تقرير**  
**الاجتماع السادس للمجموعة التشاورية**  
**لتعزيز التجارة البينية**

مراكش-المملكة المغربية

4-3 فبراير 2014

## تمهيد

في إطار تنفيذ القرارات بشأن التعاون الاقتصادي الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي ولاسيما إعلان مكة المكرمة والبيان الختامي وبرنامج العمل العشري في مواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، ووفقا لنتائج الاجتماع الأول والثاني والثالث والرابع والخامس للمجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية المنعقدة بالدار البيضاء على التوالي من 11 إلى 12 فبراير 2009 ومن 31 مايو إلى 1 يونيو 2010 ومن 3 إلى 4 فبراير 2011، وبمراكش من 21 إلى 22 فبراير 2012، وبالدار البيضاء من 27 إلى 28 فبراير 2013 ولاسيما "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي"؛

وعملا بالقرار رقم 3-ii الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء "الكومسيك" الذي يدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى القيام بأنشطتها بما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ويطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية توفير المساهمة المالية الضرورية لإنجاز هذه الأنشطة والمشاريع التي تندرج في إطار البرنامج التنفيذي والذي يحث كافة الدول الأعضاء على توفير الدعم اللازم لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حتى تتمكن من إنجاز ما جاء في البرنامج التنفيذي ويدعوها أيضا للمشاركة المكثفة في هذه الأنشطة.

وفي إطار متابعة "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي" المصادق عليه من قبل الاجتماع الخامس للمجموعة التشاورية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية "الاجتماع السادس للمجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وذلك يومي 3 و 4 فبراير 2014 بمراكش- المملكة المغربية.

وبالتالي، تم تنظيم هذا الاجتماع السادس بهدف استعراض البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق للأنشطة المبرمجة لسنتي 2014 و2015 وتحديد الوسائل والإنجازات في إطار الاستراتيجية الجديدة للكومسيك، وتقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق وسبل المضي قدما لتعزيز التنسيق بين أنشطة هذه المجموعة من أجل تحقيق أهداف برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما الرفع من حصة التجارة البينية إلى 20% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في أفق 2015.

ومن ناحية أخرى، يهدف الاجتماع أيضا إلى استكشاف فرص التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في إطار البرنامج التنفيذي.

## I. المشاركون

سجل هذا الاجتماع مشاركة المؤسسات الآتية:

- ✓ الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (قسم الشؤون الاقتصادية)،
- ✓ مكتب التنسيق للكومسيك،
- ✓ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)؛
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)؛
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)؛
- قسم التعاون والاندماج (CID) التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)؛
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI).

- ✓ المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)؛
- ✓ الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)؛
- ✓ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC).

وشهد الاجتماع أيضا مشاركة:

- ✓ وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية،
- ✓ وزارة التنمية للجمهورية التركية،
- ✓ اتحاد المغرب العربي،
- ✓ جامعة الدول العربية،
- ✓ مركز التجارة الدولي،
- ✓ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب نيويورك)،
- ✓ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
- ✓ الجمعية المغربية للمصدرين،
- ✓ المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية،
- ✓ المغرب للتصدير.

(انظر قائمة المشاركين في المرفق رقم 1)

## II. الجلسة الافتتاحية

1. بعد تلاوة ما تيسر من الذكر الحكيم تناول الكلمة سعادة الدكتور الحسن احزاين، مدير عام المركز الإسلامي لتنمية التجارة ذكر فيها بأن هذا الاجتماع ينعقد في مدينة مراكش، في هذه المدينة العريقة، مباشرة بعد انعقاد الدورة العشرين للجنة القدس تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، نصره الله وأيده، وأن هذه دلالة على أن العمل الإسلامي المشترك من الجانبين السياسي والاقتصادي متلازمان ولا ينفصلان.

ثم تقدم الدكتور الحسن احزاين أصالة عن نفسه وباسم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بجزيل الشكر والامتنان إلى معالي السيد محمد عبو الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية.

كما توجه بالشكر الجزيل لمعالي الدكتور إياد أمين مدني، الأمين العام الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي الذي أكد من خلال تفويض مبعوث رفيع المستوى، على الأهمية التي يوليها

لاجتماع المجموعة التشاورية، وهو رجل معروف بحكمته الواسعة وتوجهاته السياسية السليمة.

ولم يفوت المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة هذه الفرصة لتقديم جزيل الشكر إلى معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي والإشادة بجهوده الكبيرة والمخلصة ومساهماته القيمة واللامحدودة في الدفاع عن القضايا النبيلة للأمة الإسلامية، متمنيا له موفور الصحة ومزيدا من النجاح.

كما توجه بالشكر إلى معالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وإلى سعادة السيد محمت مئين إكير، مدير عام لجنة تنسيق الكومسيك وجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في الاجتماع. كما رحب بجميع المشاركين الذين لبوا دعوة المركز من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وخصوصا الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي بجنيف.

وأشار الدكتور احزاين إلى أن هذا الاجتماع يندرج في إطار متابعة تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في شهر دجنبر 2005 وخصوصا متابعة تنفيذ برنامج العمل العشري في الميدان التجاري والاقتصادي، لاسيما القرار المتعلق بالرفع من مستوى التجارة البينية إلى 20% من إجمالي حجم التجارة للدول الأعضاء في أفق سنة 2015 ودراسة إمكانية إنشاء منطقة للتبادل الحر فيما بينها لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي.

كما ذكر بأن الهدف الرئيسي من إحداث المجموعة التشاورية هو التنسيق فيما بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في الحقل الاقتصادي، وذلك حرصا على تقادي الازدواجية في المشاريع وتحقيق التكامل لبلوغ هدف 20% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أفق سنة 2015.

وأضاف أنه من الجدير بالذكر أن التجارة البينية لم تتضرر كثيرا خلال سنة 2012 من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وفي الختام، أشار إلى أنه من المتوقع أن يسجل حجم التجارة البينية متوسط نمو سنوي بنسبة 7% بين سنتي 2013 و2016 حيث سيبلغ صافي التجارة البينية حوالي 500 مليار دولار سنة 2016، مما يبعث على التفاؤل للرقى بالتجارة البينية إلى 20% سنة 2015.

تناول الكلمة سعادة السيد محمد عبو، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية توجه من خلالها بالشكر الجزيل إلى وفود وممثلي المنظمات والهيئات المهمة بتنمية التجارة البينية المشاركة في هذا الاجتماع في إطار منظمة التعاون الإسلامي، كما عبر عن تقديره وامتنانه للمنظمات التي ساهمت في التنظيم الجيد لهذه التظاهرة، وخصوصا المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وكذلك منظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف النبيلة للأمة الإسلامية والحفاظ على قيم التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية ككل.

واستغل سعادة الوزير هذه الفرصة ليتقدم بأحر تهانيه لمعالي الدكتور إياد أمين مدني على

توليه منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي راجيا الله سبحانه وتعالى التوفيق في مهامه الجديدة وتتويج جهوده بالنجاح. كما أعرب عن عميق شكره لمعالي البروفيسور إحسان أوغلو، الأمين العام المنتهية ولايته على جميع الإنجازات التي حققها خلال فترة ولايته، وكذلك لحكومة وشعب الجمهورية التركية على دعمهم المتواصل للعمل الإسلامي المشترك في جميع المجالات.

وأشاد سعادة السيد عبو أيضا بمختلف المبادرات التي تم إطلاقها من قبل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والتي تشكل القوة الدافعة للعمل الإسلامي المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وأضاف أنه على الرغم من ارتفاع حجم التجارة بين الدول الإسلامية التي سجلت نموا بنسبة 18,45% خلال سنة 2012، فإنه يبقى مع ذلك دون التطلعات ولا يرقى إلى مستوى أهدافنا المتمثلة في رفع حصة التجارة البينية إلى 20% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في أفق 2015، وخاصة إذا ما تمت مقارنته بنسب التكامل الأخرى التي تفوق حصتنا.

وأشار إلى أنه بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإنه من مسؤوليتنا أيضا تحسين مناخ الأعمال والاستثمار من خلال تحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص ورفع مستوى الوعي بأهمية المساهمة في الأنشطة الترويجية في إطار العمل الإسلامي وضمان المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وصرح بأن المملكة المغربية تدرك جيدا أهمية تشجيع وتعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإسلامية التي تربطها بها علاقات تاريخية وأخوية عميقة. وعلى هذه الأسس، فإن المملكة حريصة كل الحرص على تعزيز مبادرات التعاون والتكامل على المستويين الثنائي والإقليمي أو في إطار العمل الإسلامي المشترك.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن سنة 2012 قد سجلت مستوى قياسيا للمبادلات التجارية بين المملكة المغربية وشركائها من الدول الإسلامية الشقيقة والتي تقدر بـ 11,6 مليار دولار أمريكي. أما في سنة 2013، فقد استكملت المملكة المغربية إجراءات التصديق على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي (بريناس) وبروتوكول قواعد المنشأ.

وأخيرا، ركز سعادة الوزير على الحاجة إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي والتجاري من خلال اتخاذ مبادرات جديدة لصالح القطاع الخاص وتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء ومن مؤسسات تمويل التجارة والمؤسسات المعنية بتطوير المنتجات الاستراتيجية وتأهيل الكفاءات وفقا للاستراتيجية الجديدة للكومسيك.

**2.** بعد ذلك تناول الكلمة معالي السفير حميد أولبيرو نائب الأمين العام للشؤون الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي ليقراً على مسامع الحاضرين نص الكلمة الموجهة من طرف معالي الدكتور إياد أمين مدني الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتي عبر فيها عن ارتياحه للنجاح الذي حققته المجموعة التشاورية باعتباره المنتدى الوحيد ضمن منظمة التعاون الإسلامي المختص في التقييم الشامل لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية. من جهة أخرى، أكد معالي الأمين العام على أن الاجتماع هو مسألة حيوية في مجال التجارة البينية التي تحظى باهتمام مستمر في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي، وذلك نظرا لصلته المباشرة بالنهوض بالرفاه الاجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر وتحسين المستوى الاجتماعي

والاقتصادي للشريحة المستضعفة من شعوب الدول الأعضاء.

كما أكد معالي الأمين العام على أهمية تمويل التجارة في مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية وصندوق الأغذية والزراعة التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي من شأنه أن يسد فجوة التمويل اللازم لدعم مؤسسات القطاع الخاص وصغار المزارعين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إلى جانب ذلك، أكد معالي الأمين العام للمشاركين في الاجتماع على ضرورة تنويع مشاركة الدول الأعضاء في المعارض التجارية التي تقام على مدار كل سنتين وفي منتديات الأعمال من خلال التخطيط لأنشطة أخرى تقام على هامش الاجتماعات الوزارية بين الحكومات لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أوصى معالي الأمين العام بالعمل على انضمام التجمعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي إلى الاتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي بالاعتماد على دراسة تأثير هذه الاتفاقية على اقتصادياتها.

**3.** ثم تناول الكلمة بعد ذلك سعادة المهندس هاني سالم سنبل، نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ليقراً على مسامع الحاضرين نص الكلمة الموجهة من طرف سعادة الدكتور وليد عبد المحسن الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والتي عبر من خلالها عن شكره وامتنانه لسعادة السيد محمد عبو، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية الذي تفضل بترأس هذا الاجتماع. وأضاف أن سعادة الوزير قد ألقى كلمة بالغة الأهمية في افتتاح هذا الاجتماع تعتبر توصيات حول آليات تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية.

كما عبر سعادة المهندس عن بالغ شكره وامتنانه للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وإلى المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وممثلي القطاع الخاص على تلبيتهم الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع الهام.

وبهذه المناسبة، أعرب سعادة المهندس عن الدعم الكامل للبنك الإسلامي للتنمية للاستراتيجية الجديدة للكومسيك التي تمت المصادقة عليها من قبل الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في 2012.

بعد ذلك قدم سعادة المهندس هاني سنبل التوصيات التالية:

أولاً، أوصى بإنشاء فريق عمل لاستعراض مهام اجتماع المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية واقترح أن تكون الشروط المرجعية منسجمة مع الاستراتيجية الجديدة للكومسيك بشأن التجارة البينية.

ثانياً، وفيما يتعلق بالتعامل مع الاستراتيجية الجديدة للكومسيك، أوصى بإنشاء لجنة توجيهية لتقديم المساعدة إلى مكتب تنسيق الكومسيك لمتابعة نتائج اجتماعات فرق العمل والإشراف على دورة المشاريع لضمان تحقيق الأهداف المنشودة ولمتابعة كافة المشاريع والأنشطة التي تم تنفيذها من قبل الدول الأعضاء وهيئات منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها.

4. بعد ذلك، تناول الكلمة معالي الدكتور محمت متين إكبر، مدير عام مكتب تنسيق الكومسيك عبر من خلالها عن شكره وامتنانه للمملكة المغربية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تنظيم هذا الاجتماع في مدينة مراكش التاريخية والجميلة والذي يشكل فرصة لتقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي.

وأكد السيد إكبر في كلمته أن التجارة الدولية هي أداة مهمة للقضاء على الفقر والرفع من الإنتاج وخلق فرص الشغل. وأبلغ المشاركين أن توسيع التجارة البينية هو بند دائم في جدول أعمال الكومسيك، وأن هذه الأخيرة قد استكملت العديد من المشاريع والبرامج في هذا المجال خلال 30 عاما من عملها. أما فيما يتعلق بتنمية التجارة البينية، فقد أوضح السيد إكبر أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخاصة ارتفاع أسعار النفط، قد شكل الجانب الأوفر في الزيادة الملحوظة في التجارة البينية. كما أكد أنه بالرغم من الارتفاع المستمر الذي شهدته التجارة البينية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن عدد الدول الأعضاء التي تستفيد من هذا الارتفاع يبقى محدودا. وأشار إلى أن الدول الأعضاء العشرة الأولى قد حققت حوالي 70% من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وذكر السيد إكبر أنه ينبغي أن تتركز الجهود الرامية إلى الرفع من التجارة البينية على المشاكل الهيكلية التي تواجهها الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أشار إلى الاستراتيجية الجديدة الكومسيك التي تؤكد على المشاكل الهيكلية التي تواجهها الدول الأعضاء في الرفع من تجارتها. وأضاف أن استراتيجية الكومسيك تتوفر على آليتين للتنفيذ وهما فرق العمل التابعة للكومسيك وتمويل المشاريع التابعة للكومسيك. وقد اجتمعت فرق العمل حول التجارة مرتين في سنة 2013 وتركزت أشغالها حول تعزيز وتمويل صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء. ستواصل هذه الفرق عقد اجتماعها مرتين سنويا وستركز على المواضيع الهامة في كل اجتماع من اجتماعاتها. وأكد السيد إكبر على ضرورة ضبط حاجيات محددة الدول الأعضاء وأخذها بعين الاعتبار في تصميم الأنشطة. وفي هذا الصدد، شدد على الدور المهم لفريق العمل حول التجارة في ضبط هذه الحاجيات.

وقبل اختتام كلمته، عبر السيد إكبر عن شكره للمشاركين متمنيا لهم التوفيق والنجاح خلال المناقشات.

### III. المناقشات

بعد الجلسة الافتتاحية، بحث المشاركون في جلسات عامة المواضيع الآتية (أنظر برنامج الاجتماع في المرفق 2):

**جلسة العمل الأولى:** "استعراض البرنامج التنفيذي: الأنشطة المزمع تنظيمها في 2014-2015"

**أنشطة على هامش الاجتماع:** الاستراتيجية الجديدة للكومسيك: الوسائل والانجازات

**جلسة العمل الثانية:** تقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي

**جلسة العمل الثالثة:** مائدة مستديرة ومناقشات حول سبل تكثيف عمل المجموعة التشاورية

وقد ترأس الجلسات السادة:

جلسة العمل الأولى: معالي السفير حميد أولبيرو نائب الأمين العام للشؤون الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي.

أنشطة على هامش الاجتماع: معالي الدكتور محمت متين إكير، مدير عام مكتب تنسيق الكومسيك.

جلسة العمل الثانية: الدكتور عبد الرحمن الطيب طه، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

جلسة العمل الثالثة والجلسة الختامية: سعادة المهندس هاني سالم سنبل، نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

1. خلال جلسة العمل الأولى، قدمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة تقاريرها حول الأنشطة المزمع تنظيمها للفترة 2014-2015 في مجالات الأعمال التالية: الترويج التجاري، تسهيل التجارة، تأهيل الكفاءات وتنمية المنتجات الاستراتيجية.

2. وعلى هامش الاجتماع، قدم ممثلو مكتب تنسيق الكومسيك برئاسة مدير عام مكتب تنسيق الكومسيك ورقة عمل حول الاستراتيجية الجديدة للكومسيك ولاسيما منها الوسائل والانجازات.

وقدم السيد مراد دليكاوي خبير بمكتب تنسيق الكومسيك بعض البيانات حول وسائل تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للكومسيك وأبلغ المشاركين أن هذه الاستراتيجية تعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية وهي تعزيز التنقل وتعزيز التضامن وتحسين الحكامة. وجاءت بوسيلتين جديدتين لتحقيق أهدافها وهما فرق العمل (حول مختلف مجالات التعاون) تمويل المشاريع المقترحة من لدن الدول الأعضاء في مجالات التعاون التي تم ضبطها في إطار استراتيجية الكومسيك.

وواصل عرضه مؤكدا على العنصر التجاري للاستراتيجية، حيث ذكر أن استراتيجية الكومسيك تهدف إلى تعزيز التجارة البينية. وفي هذا السياق، حددت الاستراتيجية أربعة مجالات وهي: تحرير التجارة وتسهيل التجارة وتمويل التجارة وتنشيط التجارة. وأبلغ السيد دليكاوي المشاركين أن فريق العمل حول التجارة قد اجتمع مرتين في أنقرة خلال سنة 2013. وقد ركز هذا الفريق في اجتماعه الأول على "تشجيع صادرات الشركات الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: دور هيئات تنمية التجارة " وفي الاجتماع الثاني على مسألة "استفادة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من تمويل التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأكد السيد دليكاوي أن هذه الاجتماعات تمثل بالنسبة للخبراء المعنيين الذين يشاركون فيها من الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية والهيئات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والقطاع الخاص فرصة لضبط العوائق المشتركة ومناقشة سبل ووسائل تحسين الوضع في الدول الأعضاء. ووفقا لما جاء في كلمة السيد دليكاوي، سيتم عقد الاجتماع الثالث لفريق العمل حول التجارة في 27 فبراير 2014 بأنقرة، الجمهورية التركية تحت عنوان "تسهيل التجارة البينية: تحسين أداء الإجراءات الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والاجتماع الرابع في أكتوبر 2014 بأنقرة تحت عنوان "دور اتفاقيات التجارة الإقليمية في تحرير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".



وفي ختام كلمته، ركز السيد دليكاوي على تنفيذ استراتيجية الكومسيك حول التجارة والمساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في هذا الشأن. وأكد السيد دليكاوي أنه من خلال آلية الكومسيك لتمويل المشاريع يقدم مكتب تنسيق الكومسيك تمويلات للمشاريع المقترحة من قبل الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية. وإلى جانب المشاريع التي سيتم تمويلها من قبل برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع، فإن الأنشطة التي سيتم تنظيمها من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشكل فردي أو مشترك والتي تخدم أهداف الاستراتيجية سوف تستفيد من مساهمات هامة لتنفيذها.

**3.** قدم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ورقة عمل حول "نتائج البرنامج التنفيذي: الانجازات والتحديات"، مشيراً إلى أن البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي يشمل حوالي 797 مشروع أو نشاط في الفترة من فبراير 2009 إلى فبراير 2014، وأن أنشطة المجموعة قد ارتفعت من 124 إلى 199 مشروع، أي بزيادة بلغت 60% بين سنتي 2010 و2011 وبنسبة 50% بين سنتي 2011 و2012 وبنسبة 61% بين سنتي 2012 و2013 وبنسبة 89% بين سنتي 2013 و2014، وذلك نتيجة تنفيذها من قبل بعض مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي كالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

ومنذ فبراير 2009، تركزت الأنشطة التي قامت بها هذه المجموعة على المشاريع المتعلقة بتأهيل الكفاءات، حيث تم إنجاز حوالي 286 نشاط من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، تليها الأنشطة المتعلقة بتسهيل التجارة. كما تم إنجاز 198 نشاط من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ولجنة الكومسيك. وتم إنجاز أنشطة تسهيل التجارة وائتمان الصادرات من خلال 126 نشاط تم إنجازها خاصة من قبل مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

وتأتي أنشطة تأهيل الكفاءات في المرتبة الأولى بنسبة 36%، تليها تسهيل التجارة بـ 25%، ثم أنشطة تمويل التجارة وائتمان الصادرات بـ 16%، ثم أنشطة التنشيط التجاري بـ 14% وأخيراً تنمية المنتجات الاستراتيجية بنسبة 9% في فبراير 2014.

وأضاف أنه يتبين من الأنشطة المقامة في إطار البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي ما يلي:

- إلى غاية شهر فبراير 2014 تم تنفيذ حوالي 50% من المشاريع بالكامل، أي تم تسجيل تراجع بنسبة 20% مقارنة مع ما تم تنفيذه في فبراير 2013 وذلك راجع إلى ارتفاع عدد المشاريع التي تم تنفيذها بشكل جزئي والمقترحة حديثاً بين سنتي 2014 و2015 من قبل مؤسسات مختلفة؛

- 23% من المشاريع توجد قيد التنفيذ لأن إنجازها يمتد لعدة سنوات؛

• 27% من المشاريع توجد قيد التنفيذ وسيتم تنفيذ أغلبها بين سنتي 2014 و2015.

وتابع كلمته مضيفا أن المجموعة التشاورية منذ إنشائها بذلت جهودا كبيرة لتعزيز التجارة البينية وخاصة في مجالات منذ بناء وتأهيل الكفاءات وتسهيل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والترويج لمنتجات وخدمات الدول الأعضاء بالإضافة إلى تنمية المنتجات الاستراتيجية وخاصة المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة.

وعلى الرغم من هذه الجهود لتنفيذ الأنشطة، إلا أن الأهداف المرجوة قد تحققت بالكاد بسبب:

✓ عدم تنفيذ المشاريع المتكاملة الإقليمية وفقا للأولويات القطرية وخبرة مؤسسات المجموعة وغيرها من الشركاء في التنمية في المنطقة شبه الإقليمية؛

✓ النقص في الاستثمار في المنتجات ذات الإمكانيات التجارية العالية؛

✓ عدم إشراك القطاع الخاص وهيئات تنمية التجارة في المشاريع والأنشطة التي تقوم بها المجموعة؛

✓ تنفيذ المشاريع والأنشطة بشكل منفرد من طرف المؤسسات.

**4.** أما فيما يتعلق بآلية التقييم والمتابعة الضروريين من أجل تنفيذ أفضل للبرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية، فقد قدم ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهته لمحة حول تقييم النتائج. كما أشار إلى وضع إطار مناسب للبرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق الأهداف البينية واستعرض تجربة الرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا. وأكد السيد ريفا أن البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية يواجه تحديا مشتركا لإنشاء سلسلة النتائج التي لا تقتصر فقط على رفع تقرير بالانتهاء من الأنشطة. وينبغي أن يحدد نهج الوضعية الفنية ثلاثة أنواع من هذا الصنف من التغيرات: العقبات، النتائج والآثار. وينبغي أن يشمل إطار المتابعة والتقييم كل هذه المستويات الثلاثة.

وفي الوقت الذي يتقدم فيه تنفيذ البرنامج التنفيذي بخطى متسارعة، يبقى التنسيق بين الشركاء الثمانية المشرفين على تطبيق البرنامج التنفيذي والدول المستفيدة محدودا.

وشدد على أن تجربة بطاقة التقييم للرابطة الاقتصادية للأسياان التي تعكس مستوى التقدم بفضل إنشاء سوق موحدة وقاعدة للإنتاج في جنوب شرق آسيا، تبين مدى إمكانية إدارة التقييم للتقدم المحرز من خلال التكامل الإقليمي كممارسة جماعية. كما تبين أيضا مدى مساهمة التقييم والمتابعة في خدمة أغراض متعددة بما فيها مساعدة المشرفين على تحقيق النتائج.

وفي هذا الصدد، أوصى باتخاذ بعض الإجراءات لمعالجة الوضع والاستجابة لانشغالات القائمين على هذا المجال:

✓ مراجعة تقارير متابعة المشاريع والمبادرات القائمة من أجل تصنيفها إما حسب المواضيع، إلى جانب مجموعة النتائج الستة لخارطة الطريق، و/ أو حسب المناطق شبه الإقليمية؛

✓ استكمال إعداد التقارير الحالية من قبل شركاء التنفيذ الثمانية مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الموحد الذي يشمل مؤشرات النتائج لكل مجموعة من المجموعات الستة؛

- ✓ النظر في إعادة صياغة المؤشرات الحالية كمؤشرات السياق لتحقيق الهدف الرئيسي الذي يتمثل في الرفع من حصة التجارة البينية بنسبة 20%؛
- ✓ ربط المشاريع والمبادرات الحالية بمؤشر واحد أو مؤشرات محددة أخرى على مستوى النتائج؛
- ✓ تحديد المسؤوليات والموارد في مجال متابعة وتقييم البرنامج التنفيذي؛

قد يحتاج الأمر لتقييم الإدارة والتنسيق لاتخاذ الإجراءات المستقبلية التي سبق تحديدها.

5. أثناء المناقشات التي جرت خلال المائدة المستديرة حول خطة عمل المجموعة التشاورية للمضي قدما في تنمية التجارة البينية، تبادل ممثلو الدول الأعضاء المشاركة وجهات النظر حول الربط العكسي كوسيلة لتعزيز التجارة البينية. وأكد المشاركون على أهمية تنظيم مشاريع مندمجة وفقا لأولويات التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع منظمات اقليمية ودولية بما ينسجم مع الاستراتيجية الجديدة للكمسيك.

#### IV. التوصيات

بعد مناقشات مثمرة تمت المصادقة على التوصيات الآتية:

- ❖ الأخذ بعين الاعتبار قرارات الدورة الأربعين لمجلس وزراء الشؤون الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي والدورة التاسعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكمسيك) التي تدعو المجموعة التشاورية بالقيام بعملها بمشاركة فعالة من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وذلك وفقا للقرارات الصادرة عن لجنة الكومسيك؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار دور وإنجازات المجموعة التشاورية منذ إنشائها في مجال تعزيز التجارة البينية؛
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الضرورية لتوفير مزيد من الدعم للدول الأعضاء في سعيها لتوسيع التجارة البينية من خلال استكشاف الإمكانيات التجارية القائمة؛
- ❖ النظر في نتائج مختلف القضايا التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع السادس للمجموعة التشاورية في مجالات تمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات والترويج التجاري وتسهيل التجارة وتأهيل الكفاءات وتنمية المنتجات الاستراتيجية.

وأوصى الاجتماع بما يلي:

1. مواصلة عمل المجموعة التشاورية من أجل تحقيق هدف 20% الذي ينص عليه برنامج العمل العشري في أفق 2015؛
2. الاتفاق بشأن إعداد تقرير التقييم الشامل، الذي يشمل أوجه النقائص والإنجازات المسجلة حتى الآن ويوصي باعتماد السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، سيقوم فريق عمل ضمن المجموعة التشاورية بتقييم معمق للنتائج التي تم تحقيقها حتى الآن بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي؛
3. العمل عن كثب مع مكتب تنسيق الكومسيك على التنفيذ الفعال للاستراتيجية الجديدة للكمسيك؛

4. مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال التجاري على تنفيذ الأنشطة المشتركة؛
5. الإسراع بتنفيذ الأنشطة المحددة في المجالات التالية:
- ✓ المساعدة من أجل التجارة على المستوى شبه الإقليمي لمنظمة التعاون الإسلامي،
  - ✓ العمل على تطوير آليات الاستفادة من تمويل وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة،
  - ✓ إنشاء الشبكة الشاملة لهيئات تنمية التجارة ضمن منظمة التعاون الإسلامي،
  - ✓ مساعدة وتدريب المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تحضير أفضل ومشاركة أكثر فعالية في المعارض التجارية الإسلامية،
  - ✓ تمويل المشاريع القائمة المتعلقة بالقطن وضبط المساعدة الممكنة لأصحاب المشاريع في منظمة التعاون الإسلامي من أجل إعادة تأطير مشاريعهم،
  - ✓ تشجيع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، على تقديم لوائح التنازلات للجنة المفاوضات التجارية،
6. توعية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة من المنتجات القائمة وتسهيلات شبابيك المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص؛
7. تعزيز التعاون بين المجموعة التشاورية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية مثل: مركز التجارة الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الخ؛
8. مواصلة المشاورات الحثيثة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا واتحاد المغرب العربي في مجال تعزيز التجارة البينية؛
9. تقديم الدعم المالي للسكترارية الفنية للمجموعة التشاورية لجعلها أكثر فعالية وإنتاجية؛
10. تعزيز التواصل وشفافية النتائج التي حققتها المجموعة التشاورية.

## لائحة شكر

في نهاية الاجتماع طلب المشاركون من معالي وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية السيد محمد عبو، رفع برقية شكر وامتنان لمقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية وللحكومة المغربية والشعب المغربي الشقيق على حسن الوفادة والتسهيلات التي تم توفيرها أثناء قدومهم وإقامتهم في مدينة مراكش الجميلة.

كما أعرب المشاركون عن أحر عبارات الشكر لمعالي الدكتور اياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على الكلمة القيمة التي تفضل بتوجيهها للمشاركين وعلى جهوده المتواصلة لتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية.

كما توجه الحاضرون بجزيل الشكر لمعالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على دعمه الكامل لهذه المبادرة واستعداده المطلق لمواكبة مشاريع المجموعة التشارورية الرامية إلى تنمية التعاون الاقتصادي وتدعيم الاندماج الإقليمي.

وفي الأخير توجه المشاركون بالتحية للدكتور وليد الوهيب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وللدكتور الحسن احزاين المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ولكافة موظفي المؤسسات على الجهود التي قاموا بها لتوفير كل أسباب النجاح لهذا الاجتماع.